Communication - newsletters

2005 -

MARSAD -المرصد

- - - حصاد سنة 2004 -

0

# المرصد

## العدد الحادي عشر – حصاد سنة ٢٠٠٤

### تـــقـــديـــم

جاءت فكرة إصدار نشرة شهرية باسم " المرصد" بعد نقاشات تقويمية امتدت خلال عام ٢٠٠٣ حتى بداية ٢٠٠٤. كانت نتيجتها القناعة بأن العـــاملين والمتطـــوعين فـــي الحركـــة الاجتماعية بحاجة إلى وسيلة تضعهم على تماس مع حركة الواقع والمستجدات والمتغيـــرات التي شهدها المجتمع اللبناني، وخصوصاً في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب في لبنان.

فقد تغيرت العديد من المسائل في لبنان منذ مطلع الستينات في القـــرن الماضـــي حـــين تأسست الحركة الاجتماعية وحتى اليوم، أي منتصف العشرية الأولى مـــن القـــرن الحـــادي والعشرين.

وعلى سبيل المثال، فإن نسب التعليم قد زادت، ولكن نوعية التعليم انخفضت. وقد حققت المرأة نجاحات في اقتحام ميادين العمل. لكن تمثيل المرأة في المجالس النيابية والبلدية ما زال ضعيفاً.

قبل أربع عقود من الزمن لم يكن ثمة من يتحدث عن المعوقين، واليوم فـــإن جمعيـــات المعاقين حققت إنجازات ملموسة على مستوى القوانين حول حقوقهم، وبالمقابل فـــإن لبنـــان الأخضر الذي كان في الستينات يكاد يتلاشى أمام أنظارنا. والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة في لبنان ليس لها مثيل. لا تستطيع جمعيات حماية البيئة أن تحد من الأضرار إلا قليلاً بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه على مستوى الإعلام والتوعية.

من هنا ألحت الحاجة، ليس فقط من أجل معرفة ما يدور ويجري في لبنان الآن وحالاً. ولكن معرفة كيف تتحرك هيئات ومنظمات المجتمع المدني تجاه قضايا رئيـــسية تهـــم كـــل اللبنانيين وهذه القضايا التي سعى المرصد إلى متابعتها: حقوق الإنسان – الشباب – الفقـــر – المرأة الفساد – الطفولة – التربية – التنمية – المجتمع المدني.

ولا بد من الإقرار، بسبب عدم وجود مصادر منظمة ودورية للمعطيات، بأن المرصد قد لجأ إلى المصادر الصحافية. إذ تتيح الصحافة اللبنانية للمتابع إمكانية مراقبة أحوال المجتمـــع اللبناني. والصحافيون يتابعون يومياً كافة النشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المـــدني. كما يجرون تحقيقات حول القطاعات المهنية والمناطق والأحياء والظواهر المستجدة، فـــضلاً عن اتساع صفحات الجرائد اللبنانية للآراء والتعليقات والأفكار التي تعبر عن هموم وتطلعات اللبنانيين. كما أن الصحف تعكس درجة اهتمام الرأي العام بالقضايا التي تخصه، والكيفية التي يستجيب بها المواطنون تجاه قضاياهم.

لكن المرصد في تجربته المتواضعة، لا بد له من تطوير مصادر معطياته، ولا يتم ذلـــك فعلاً إلا من خلال تعاون أكبر بين هيئات المجتمع الأهلي. حين تدرك جميع الأطراف الحاجة إلى وسيلة ترصد الوقائع الاجتماعية ومتغيراتها.

في هذا التقرير الذي هو خلاصة لسنة من تجربة المرصد سنسعى إلى حـــد بعيـــد إلـــى اقتراح طرق للنظر إلى الواقع اللبناني بشكل تقويمي ونقدي.

## المجتمع اللبناني: ظواهر عامة

أشرنا في التقديم إلى التغيرات التي لا بد أن المجتمع اللبناني قد شهدها خلال أربعة عقود سابقة. ففي مطلع الستينات من القرن الماضي عرف لبنان نهوضاً للأفكار التنموية ترافقت مع التجربة الشهابية التي أولت لتنمية المناطق ( النائية) اهتماماً عن طريق إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية، فضلاً عن صندوق الضمان الاجتماعي. ولعل أبرز ما يميز ستينات القرن الماضي الاستجابة التي أبداها المجتمع المدني. فقد تأسست آنذاك ( ندوة الدراسات الإنمائية) التي عملت على عقد ندوات ومؤتمرات جادة حول واقع المحافظات اللبنانية. كما شهدت الستينات أيضاً تأسيس " الحركة الاجتماعية" التي نشطت من خلال برامجها ونشاطات مراكزها في المناطق.

ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا شهد لبنان فورة في تأسيس مئات الجمعيات تحت مسميات التنمية والإعاقة والبيئة والمرأة الخ.. الأمر الذي جعل هذه القضايا وما يتفرع عنها من مشكلات موضع اهتمام اللبنانيين. إلا أن الملاحظة الرئيسية التي يخرج بها المراقب، هي أن حجم الإنجازات المتواضعة لا يتناسب حقيقة مع الحجم الكبير للجمعيات التي يسعى بعضها إلى تنسيق جهوده ونشاطاته، بينما بعضها لا يمثل سوى جمعيات محلية قليلة الإنجاز والفاعلية.

ومما لا شك فيه، فإن الحرب التي شهدها لبنان ( ١٩٧٥-١٩٨٩) قد فرضت قيوداً على نشاط الجمعيات، بسبب تقطع أوصال البلاد، وانقطاع المناطق بعضها عن بعض وبسبب الفرز الطائفي أيضاً. إلا أن نهاية الحرب، مع بداية تسعينات القرن الماضي شهدت انطلاقة متجددة لهيئات المجتمع المدني. ولا بد أن نسجل هنا الحضور اللافت للجمعيات التي تعنى بالمعوقين والجمعيات التي تعنى بالبيئة.

لكن الحرب فرضت متغيرات. فلم يعد يكفي أن نظر إلى الواقع اللبناني نظرة تنموية فحسب، فتبعاً للخصوصية اللبنانية لا بد أن ندرك بأن التنوع الديني الطائفي. والاختلاف بين نمو المناطق يفرض إعادة النظر في الأسس المبدئية التي تنطلق منها برامج ونشاطات هيئات المجتمع المدني. وبمعنى آخر فإن النظرة السوسيولوجية إلى مسائل الفقر والمرأة على سبيل المثال ينبغي أن تعزز بأبعاد ثقافية.

وبالرغم من ازدياد عدد الجمعيات الناشطة في ميادين العمل لاجتماعي. فإن سنوات الحرب الطويلة كان من نتائجها انحسار العمل النقابي، ومثال على ذلك الاتحاد العمالي العام. كما أن العمل الطلابي الذي من المفروض أن يعكس تطلعات الشباب قد احتكرته التنظيمات الحزبية وخصوصاً في الجامعات. ولم تعد للمطالب الطلابية الأولوية. أمام تقدم الدعوات العقائدية على ما عداها. ومع ذلك فإن تحرك الطلاب الجامعي قد تعرض إلى مراقبة ومنع وقمع على امتداد السنوات الأخيرة. بالمقابل فإن رابطة الأساتذة الجامعيين ( الجامعة اللبنانية) تمكنت من تجاوز الانقسامات، وأن تحافظ على وحدتها فتمكنت من انتزاع العديد من المطالب.

وبشكل عام استطاع المجتمع المدني أن يحافظ على حيويته واستقلاله النسبي، إلا أن الحيوية لا تتناسب مع الفعالية والإنجازات المحدودة. وعادة ما يرتفع جدار بين ما تقترحه الجمعيات المدنية من آراء وتوصيات وحلول وبين استجابة الحكومة لهذه التوصيات. وأكبر مثلين على ذلك، التقدم الكبير الذي أحرزته الجمعيات النسائية في إدراك قضايا المرأة، وبين تأخر التشريعات المتعلقة بتمكين المرأة. أما المثل الآخر فيتعلق بواقع البيئة في لبنان. لقد ساهمت الجمعيات البيئة، وآزرتها في ذلك الصحافة، في كشف المشكلات البيئية الخطيرة التي يعاني منها لبنان ساحلاً وجبلاً براً وجواً، وتقدمت بالعديد من الاقتراحات والتوصيات، بل

قامت بالعديد من النشاطات ( مثل حملة المتوسط الكبير) إلا أن الحكومات المتعاقبة قد أصمت آذانها عن ذلك. وفي جميع الأحوال لا يمكننا أن نحمل " الدولة " المسؤولية عن كل خلل. ففي مجال البيئة كما في مجالات الأخرى. فإن قوى الأمر الواقع تبدو أقدر من الدولة على فرض مصالحها ضاربة بعرض الحائط بكل إجراء وتشريع.

أحداث كثيرة شهدها لبنان خلال عام ٢٠٠٤، لكننا سنكتفي بالإشارة إلى:

- الانتخابات البلدية التي جرت خلال شهر أيار الماضي. وخلال التحضيرات للانتخابات جرى الكثير من الكلام في ندوات ومحاضرات حول ضرورة تمثيل المرأة ودورها في التنمية المحلية. ومع ذلك فإن التقدم الطفيف الذي أحرزته المرأة لا يعادل كمية الطموحات والآمال. وقد جاءت الانتخابات البلدية لتعكس الواقع اللبناني المحلي حيث تلعب الولاءات الأولية من عائلية وطائفية الدور الأول في اختيار الناخب لممثليه البلديين الأمر الذي يعكس التناقض بين الحاجة إلى التنمية وبين تفضيل الناخب استمرار ممثليه التقليديين. كما يعكس لنا أن أفكار التنمية ليس لها الأولوية لأنها لم تضع في برامج واضحة المعالم وفي خطة قابلة للتطبيق.
- إلغاء خدمة العلم: أدى إجماع اللبنانيين بكل شرائحهم وانتماءاتهم على ضرورة إلغاء خدمة العلم إلى استجابة من جانب وزارة الدفاع والحكومة ومجلس النواب. الأمر الذي يظهر أن دور الهيئات المدنية وخصوصاً المنظمات الشبابية التي لم تتوقف عن طرح المسألة قد أدى في النتيجة إلى صدور القانون الذي يلغي الخدمة خلال سنتين من صدور القرار.

## نشاطات المنظمات الأهلية

ألمحنا أكثر من مرة إلى الحيوية التي يتميز بها المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته في لبنان، إلا أن ذلك لا يعفينا من إلقاء نظرة نقدية إلى عمل هذه الهيئات من خلال رصد لنشاطاتها خلال عام منصرم. وستتخذ ملاحظاتنا النقدية الطابع الإجمالي من خلال النقاط التالية:

١- الموسمية: الكثير من النشاطات تتبع أيام معروفة مثل يوم الطفل ويوم المرأة ومناهضة العنف والبيئة العالمي الخ.. تشتد النشاطات في المناسبات وخصوصاً في فصل الربيع حيث تقام المؤتمرات والندوات والمحاضرات، وعادة ما يقتصر الأمر على إعادة تأكيد الثوابت والمبادئ وترفع التوصيات وتختتم الحلقات لترجع الأمور إلى ما كانت عليه.

٢- التقطع وعدم التواصل: العديد من الجمعيات والهيئات والنوادي وخصوصاً تلك التي في المناطق تقيم نشاطاتها بمعزل عن النشاطات التي تقيمها مؤسسات مماثلة. بالرغم من أن في هذه المؤسسات عناصر فاعلة، إلا أنها تفتقر إلى التواصل مع مثيلاتها. وهذا الأمر يؤدي إلى هدر الطاقات دون الوصول إلى نتيجة.

٣- عدم وجود أهداف استراتيجية: المبادئ والأسس باتت معروفة للناشطين والعاملين. لكن الأهداف لا تكفي، وإن كانت ضرورية في مجال التوعية والتربية ونشر الأفكار بين الناس. تفتقر المؤسسات الاجتماعية التطوعية إلى أهداف استراتيجية وتستعين عن ذلك بالبرامج المرحلية إن وجدت.

من هنا الحاجة إلى تبديل تدريجي في عمل الجمعيات المدنية. فلم يعد كافياً الاقتصار على تأكيد المبادئ والأهداف ولا يمكن لعمل أن يثمر إذا كان موسمياً، ولا يمكن للجهود أن تقود إلى نتائج ملموسة ما لم تتضافر كافة الجهود على كافة الأراضي اللبنانية. وكل ذلك ضمن رؤية استراتيجية ضمن مراحل زمنية محددة.

تتوزع الجمعيات الأهلية غير الحكومية على مجموعة من النشاطات المنوعة من التنمية والبيئة إلى المرأة والطفولة والإعاقة ...الخ. وقد حفلت سنة ٢٠٠٤ بنشاطات عديدة بارزة. ولعل النشاطات الأبرز تلك المتعلقة بموضوع المرأة، من مواكبة مضي عشر سنوات على مؤتمر بيغنغ ( الصين ) إلى المشاركة في طرح المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في التمثيل البلدي والنيابي والكوتا النسائية. إن قضايا المرأة مطروحة في لبنان بشكل لا يقارن مع أي بلد عربي، ومع ذلك فإن التقدم في نيل المرأة اللبنانية حقوقها ما زال ضئيلاً. والمسألة الثانية التي يمكننا أن نشير إليها هي مسألة البيئة ففي عام ٢٠٠٤، برزت نشاطات البيئيين في تأسيس حزب بيئي في لبنان. إلا ن تحذيرات الجمعيات البيئية من انتهاك البيئة في لبنان لم تلق استجابة من الحكومة ووزارة البيئة. فالمعالجات معدومة من جانب الدولة إزاء الانتهاكات التي صارت تنبئ بالخطر الجدي.

والمسألة الثالثة هي المتعلقة بالشباب. ومشاكلهم كثيرة: فرص العمل – الهجرة..الخ.
لكن التقدم في مسائل عمالة الأطفال، والتنمية وحقوق الإنسان.. يبقى ضئيلاً. ولم تشهد سنة ٢٠٠٤، تقدم حقيقي في هذه المسائل.
أما في مسائل التربية ( التعليم)، والفساد، فيمكن التأكيد على التراجع المقلق، فالمشاكل التربوية تتفاقم، وخصوصاً فيما يختص بالتعليم الرسمي. أما الفساد فقد تراجع موقع لبنان في التقرير العالمي الذي يصنف الدول بحسب تفشي الفساد فيها وفقاً للمعايير المعمول بها.
ليست تلك سوى ملاحظات عامة قبل الدخول في كل مسألة على حدة.

## التنمية

إذ نضع موضوع التنمية في المرتبة الأولى، فلأن الافتقار إلى خطط في هذا المجال، وإلى تحقيق تقدم ملموس ينعكس على مسائل أخرى مثل: عمالة الأطفال والبيئة والمرأة والتعليم.
إن إحدى المسائل الخطيرة هي التفاوت بين المناطق اللبنانية في مجال التنمية. فالفوارق في النمو بين بيروت والمتن وصيدا وكسروان من جهة، وبين عكار والهرمل والبقاع الغربي من جهة أخرى تدل على أزمة عميقة يعيشها المجتمع اللبناني، وهي أزمة مزمنة ترجع إلى ما قبل عهد الاستقلال. ولم تبذل الحكومات المتعاقبة جهداً لردم الهوة في النمو بين بيروت الكبرى ومحيطها من جهة وبين مناطق الأطراف من جهة أخرى.

وإذا كان اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب في لبنان قد تبنى مبدأ الإنماء المتوازن، فإن السنوات التي مضت منذ إعلان الطائف وحتى اليوم ، لم تشهد أية جهود جدية من أجل تحقيق هذا المبدأ.

ففي الوقت الذي بذلت فيه الجهود ومن أجل محو آثار الحرب عن بيروت، وفي الوقت الذي صرفت فيه الأموال لبناء مطار جديد، وإقامة الأتوسترادات وإعادة إعمار الوسط التجاري، وكلها إنجازات يفتخر بها اللبنانيون. إلا أن مناطق الشمال والبقاع لم تشهد أية جهود حقيقية حيث تفتقر أقضية مثل الضنية وعكار والمنية في محافظة الشمال وبعلبك الهرمل في البقاع للخدمات الأساسية.

فلا مدارس تطابق المواصفات، ولا مستشفيات تعمل وفق الحد الأدنى المطلوب ولا طرقات ولا كهرباء ولا مياه شفة. فضلاً عن البطالة والهجرة وانتهاكات البيئة حيث لا رقيب ولا حسيب.

ففي لبنان، وبالرغم من صغر مساحته، فإن بعض القرى التي لا يبعد عن العاصمة بيروت أكثر من مئة كيلومتراً، تعيش بدون أدنى خدمات كأنها لا تنتسب إلى لبنان ودولته من قريب أو بعيد.

وتشكل بعض المناطق في ضواحي بيروت أو في قلب طرابلس ( مثل منطقة التبانة) أمثلة للفقر وغياب المعالجات الضرورية المطلوبة. مما يطرح مشكلة اجتماعية تجاوزت حدود الخطر منذ سنوات دون أن تلفت الحكومات المتعاقبة إلى هذه المناطق التي تشكل بؤرة تأزم قد تنفجر في أي وقت.

يضاف إلى ما تقدم واقع المخيمات الفلسطينية التي كانت موضع مقالات عديدة نشرت في الصحف اللبنانية وجميعها يشير إلى ضرورة رفع الغبن والتضييق القانوني عن الفلسطينيين، وفصل الواقع الإنساني والاجتماعي عن الجانب السياسي، من أجل تحسين شروط الحياة التي تبلغ في هذه المخيمات أدنى مستوياتها.

وتنشط العديد من الجمعيات في هذه المناطق وغيرها وتقدم خدمات تربوية وطبية وتسهم في محو الأمية وتدريب الأطفال الخ وقدمت جمعية فرح العطاء، نموذجاً من أجل إزالة أوجه البؤس عن حي فقير في التبانة، يمكن أن يشكل نموذجاً لعمل مستقبلي في أكثر من منطقة في لبنان.

لكن المطلوب بإلحاح على مستوى تنمية المناطق في لبنان يتجاوز قدرات الجمعيات الأهلية. فهذه الجمعيات يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً وضرورياً في مجال التنمية. ليس فقط عن طريق البرامج التي تعدها وتنفذها في بعض القرى النائية. ولكن عن طريق رسم استراتيجيات تنموية تقوم عل أساس استنهاض الجمعيات المحلية والمجتمع الأهلي وحث البلديات على لعب دورها بصفتها تمثل السلطات المحلية، وحض الدولة على القيام بدورها.

## البيئة

إن مشكلة انتهاك البيئة في لبنان هي من لمسائل الشديدة الخطورة. فالأضرار التي لحقت بالبيئة اللبنانية غيرت من طبيعة هذا البلد الذي كان يفخر فيما مضى بساحله وجبله . فالساحل بات ملوثاً وفقد طبيعته بسبب سرقة الرمول وإقامة المنشآت السياحية المخالفة. أما الاخضرار في الجبل يكاد يصبح نادراً.

وبالرغم من أن الحكومات التي جاءت بعد اتفاق الطائف قد أنشأت وزارة للبيئة، إلا أن اللبنانيين يكادون يفتقدون أي أثر فعلي لهذه الوزارة خلال خمسة عشر سنة سابقة فالبرامج

والتوصيات التي تخرج بها الوزارة، فضلاً عن الصرخات التي تطلقها الجمعيات البيئية، لا نرى لها أي أثر ملموس في أرض الواقع اللبناني.

فلم يظهر أي أثر فعلي لمعالجة مشكلة النفايات المتفاقمة وخصوصاً في المدن مثل بيروت وطرابلس وصيدا. وبالرغم من الضجة التي رافقت إقفال الكسارات، إلا أن العديد من الكسارات بقيت تعمل في غياب مراقبة جدية لعملها.

وإذا كانت الجمعيات البيئة قد احتفلت باليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران، وذلك بإقامة الندوات واقتراح التوصيات، فإن الكلام عن البيئة يدور في مكان غير المكان الذي يشهد تدمير البيئة في لبنان.

إن بعض التحقيقات الصحافية قد كشفت على سبيل المثال، بأن تدمير البيئة، مثل إحراق الغابات، أو قطع الأشجار الحرجية المعمرة، تتم في مناطق عكار والضنية في غياب أي رقابة أو معالجة من جانب الهيئات الحكومية أو البلدية.

وبالرغم من كل ما تقدم ينبغي أن نسجل ما يلي:

في بعض مناطق لبنان يبرز حرص على حماية البيئة، ولو في أمثلة محدودة، مثل: محمية الشوف- ومحمية الأرز حرج إهدن.

إن بعض الآمال المستقبلية معقودة على تطور العمل البيئي. وقد شهدت سنة ٢٠٠٤ ولادة أول حزب بيئي لبناني. الأمر الذي يؤشر إلى أن قضية البيئة أصبحت واحدة من الاهتمامات التي تجتذب عدد من اللبنانيين المدركين لخطورة الانتهاكات التي تعصف ببيئة لبنان.

## حقوق الإنسان

موضوع حقوق الإنسان شديد الاتساع لأنه يشمل حقوق الطفل والمرأة والحقوق القانونية وأوضاع السجون والفئات المهمشة والأقليات..الخ. وبسبب هذا الاتساع سنشير إلى عدد محدد من المسائل التي كانت مثار نقاش خلال عام ٢٠٠٤.

**أولاً:** مسألة السجون، وهي من المسائل المزمنة في لبنان والكل متفق على سوء أوضاع السجون اللبنانية. وقد بادرت لجنة حقوق الإنسان في المجلس اللبناني بزيارة للسجون في لبنان. وقد خلصت إلى نتيجة مفادها أن هذه السجون، بالرغم من تفاوت أوضاعها، تفتقر إلى أبسط القواعد المرعية في البلدان الغريبة، وهي تشكل انتهاكاً صريحاً لحقوق المساجين، وبعض هذه السجون أشبه بزرائب للحيوانات كما جاء على لسان أحد النواب.

والمشكلة الخطيرة متعددة الوجوه في موضوع السجون. فهناك جانب قانوني يتعلق بتسريع الإجراءات القانونية للإفراج عن الموقوفين الذين يقضي بعضهم أشهراً بسبب تأخر التحقيقات، وبعضها إجرائي يتعلق بوضع القاصرين مع الراشدين والمحكومين بجرائم خطيرة... كل هذه الأمور لم تجد طريقاً إلى الحل بسبب غياب أية محاولات من أجل تحسين أوضاع السجون، وتسريع المعاملات القضائية.

ومن الجدير بالذكر أن النائب غسان مخيبر قد قدم توصيات إلى لجنة حقوق الإنسان النيابية لإصلاح السجون تضمنت مشروعاً متكاملاً. إلا أن تنفيذ هذه التوصيات يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن. ( راجع عدد كانون أول من المرصد )

**ثانياً:** الواقع المتعلق بالعمالة غير اللبنانية التي تفد إلى لبنان للعمل، وتمثل فئات محرومة من الحقوق الأولية. ومع ذلك فإن معرفة أحوال هؤلاء ما زالت ضئيلة.

ويعنينا في هذا المجال الواقع المحيط بأوضاع الفلسطينيين في المخيمات. وقد مضى على وجودهم في لبنان ما يزيد على نصف قرن من الزمن، ويعيشون في مخيماتهم محرومون من الحقوق الإنسانية البسيطة. فبالإضافة إلى ظروف المعيشة القاسية. فإنهم محرومون من العمل في العديد من المهن، وفرصهم للتعلم والكسب ضئيلة. وقد عالجت العديد من التحقيقات ظروف المخيمات وأشارت جمعيها إلى ضرورة فك الشروط المفروضة على عيشهم وفرص عملهم.

**ثالثاً:** عمالة الأطفال، وهي من الموضوعات التي تناولتها إحدى تقارير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. إلا أننا ما نزال نجهل العدد الحقيقي للأطفال اللبنانيين الذين تفرض عليهم ظروف العمل في سن مبكرة وفي شروط تفتقر إلى المقاييس الإنسانية، علماً بأن عمل الأطفال بحد ذاته هو خرق لحقوقهم، إذ أن العمل يحرمهم من التعلم ويضعهم في ظروف غير إنسانية.
المطلوب هو مجهود أكبر لرعاية حقوق الإنسان في لبنان، وليست المسائل التي أشرنا إليها سوى نماذج على عدم بذل الجهود المطلوبة في هذا المجال.

## الفساد

استشراء الفساد في لبنان بات من الموضوعات لتي لا يختلف عليها أحد. وأظهر لبنان تراجعاً في هذا المجال وفقاً للمعايير الدولية.
ومشكلة الفساد في لبنان. وإن كانت تتعلق بشكل أساسي في عمل إدارات الدولة، إلا أن انعكاساتها تطال مجالات عديدة، من ذلك على سبيل المثال واقع البيئة الذي أشرنا إليه. فتردي أوضاع البيئة مرتبط بفساد الإدارة وإهمالها وتغاضي المسؤولين عن التجاوزات في هذا المجال.

وفي عام ٢٠٠٤، احتل لبنان المرتبة ٩٧ بين ١٤٦ دولة شملها تصنيف منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية مركزها ألمانيا. وقد كتب زياد بارود ( المرصد تشرين أول ) إن جميع المحاولات منذ ١٩٩٠، في اتجاه وضع حد للفساد كانت كلها ظرفية ومؤقتة وعابرة. ولم تقترن بإدارة سياسية فيها من التصميم ما يكفي للانتقال من حيز إدراك الأزمة إلى حيز القضاء، عليها وعلى مسبباتها"

## الشباب

أدرك المجتمع اللبناني، وخصوصاً في التسعينات من القرن الماضي، وبعد أن انتهت الحرب، أن الشباب ليس مجرد فئة عمرية فقط، ولكنه فئة اجتماعية، لها مشكلاتها ومتطلباتها. وهي الفئة الأكثر حيوية ونشاطاً في المجتمع، وهي الفئة المنتجة والتي تشكل مستقبل البلاد.
هذه الفئة تدخل في عداد الفئات المحرومة والمهمشة والفاقدة لحقوقها في العمل والتمثيل والرأي.

ويكاد يكون الشباب أكثر الفئات تأثراً بنتائج ما بعد الحرب. والعنوان الرئيسي لذلك هو: البطالة والهجرة.

وبالرغم من أن سنوات التسعينات قد شهد ازدهاراً في بعض القطاعات في البناء- المعارف- السياحة. كما عرف لبنان ولادة قطاع جديد هو خدمات الكمبيوتر. فإن نصيب الشباب كان محدوداً في هذه القطاعات. وأمام وفرة عدد الخريجين فإن نسبة كبيرة لم يكن أمامها سوى الهجرة، أو مواجهة البطالة.

وإذا كنا عادة ما نتحدث عن الخريجين، أي أصحاب الكفاءات، فينبغي أن لا ننسى أن نسبة من الشباب لم يتسنى لها متابعة التحصيل العلمي وخصوصاً الجامعي. وهذه الفئة تواجه بنفس القدر مشاكل الهجرة والبطالة.

ولعل المشاكل التي يواجهها الشباب فيما يتعلق بالتمثيل والرأي هي أشد تأثيراً من البطالة والهجرة. فلم يستطع الشباب أن يفرضوا تخفيض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة. كما أن الهيئات الشبابية الناشطة في المجال الاجتماعي ما زالت قليلة. فإذا كان المتطوعون من الشباب هم مادة العمل الاجتماعي فإن الجمعيات التي ينشطون من خلالها يديرها أشخاص تجاوزوا سن الشباب.

ولا يجد الشباب منظمات رأي ينتسبون إليها غير المؤسسات الحزبية ذات الطابع الطائفي. وبالتالي فإن عدم الإقبال على هذه المؤسسات أمر مشجع شرط إيجاد البدائل غير الطائفية والتعددية.

## المرأة

قد يكون موضوع المرأة قد استحوذ على المساحة الأوسع من التغطية الإعلامية من بين كل الموضوعات التي تخص القطاعات المجتمعية. ولا شك بأن لبنان قد شهد منذ وقت مبكر منذ خمسينات القرن الماضي وجود حركة نسائية نشطة، ونضالات المرأة اللبنانية مشهودة. ومع ذلك فإن ما حصدته المرأة اللبنانية يبقى قليلاً. إذ استثنينا الدخول اللافت للمرأة إلى سوق العمل في كافة المجالات والقطاعات.

لكن نشاط المرأة ما زال مطبوعاً بالطابع الخطابي، فهناك الكثير من الكلام في الندوات والمؤتمرات. ومن المؤسف أن الكثير من هذه الندوات والمؤتمرات، بما فيها تلك التي تنظمها جمعيات دولية، إنما تتم برعاية رسمية وتتصدرها زوجات المسؤولين.

وإذا كانت المرأة حاضرة في المجتمع وسوق العمل، فإنها مازالت غائبة عن الهيئات التمثيلية. ويعود ذلك إلى أن اللبنانيين ما زالوا يعطون للسلطة طابعاً ذكورياً. فلا تغيب المرأة عن المجلس النيابي والمجالس البلدية. بل تغيب أيضاً عن المجالس النقابية، كنقابة المحامين والأطباء والمهندسين، فضلاً عن النقابات العمالية.

وقد حدثت ثلاث تطورات خلال عام ٢٠٠٤

- **أولاً:** الانتخابات البلدية إذ حققت المرأة تقدماً نسبياً في الترشح والفوز في المجالس البلدية. إلا أن هذا التقدم لا يعبر حقيقة عن الحجم الحقيقي الذي ينبغي أن تحتله المرأة فعلياً.
- **ثانياً:** لأول مرة تدخل المرأة في حكومة من حكومات لبنان. وهي خطوة رمزية إيجابية. ومع ذلك فإن الترحيب بهذه الخطوة بقي حذراً، لأسباب عديدة.

- **ثالثاً:** الكلام عن الكوتا النسائية، الأمر الذي لقي آراء متعارضة بين مؤيد ومعارض.

ومع ذلك فإن هذه التطورات تعكس تقدماً في النقاش حول ضرورة تمثيل المرأة وأخذها حقوقها في هذا المجال.

## المنـــاطق

من المعلوم أن ثمة تفاوت في النمو في المناطق- المحافظات اللبنانية. وهذا التفاوت ليس وليد اليوم، فقد ظهر ذلك منذ ما قبل الاستقلال قبل ستين سنة وتفاقم خلال عهود الاســتقلال وقد حدثت تبدلات في خريطة الفقر في لبنان. فبقيت بيروت وأقضية بعبــدا والمــتن أكثــر المناطق اللبنانية نمواً، واستقطاباً للأعمال. أما محافظة الجنوب تخطت بعض حرمانها. علماً بأن الجنوب قد عانى من قسوة الاحتلال الإسرائيلي، لينتقل الحرمان إلى عكار ولشمال عامة وإلى قضاء بعلبك- الهرمل.

والمشكلة في التفاوت بين المناطق إنما ليست تنموية فحسب بل تطال مستويات العــيش والثقافة.

وقد حفلت الصحف خلال العام بتحقيقات تتحدث عن قرى لا تصل إليها الطرقات وتفتقر إلى أدنى الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشفة.

إضافة إلى ذلك فإن مناطق الجنوب والشمال والبقاع تعاني من ندرة فرص العمل، فــي وقت تدهورت فيه الزراعة في مناطق تعتمد في الأصل على الإنتاج الزراعي. هــذا الأمــر الذي يؤدي إلى هجرة إلى المدن وخصوصاً بيروت، ومن ثم تفاقم الهجرة إلى بلاد الاغتراب.

ولم تعد المسألة تقتصر على توفير الخدمات الأساسية لمئات القرى في لبنان، بل يحتاج الأمر إلى خطط تنموية تقضي إلى تثبيت الأهالي في مناطقهم. وهذا غير متوفر حاليــاً ممــا يعني أن أوضاع هذه المناطق ستبقى علماً حالها.

## الثــقافة

بالرغم من أن لبنان شكل واجهة ثقافية منذ الخمسينات من القرن الماضي، فإن ســنوات الحرب أدت إلى تراجع نسبي في دور لبنان الثقافي. حين غادرت العديد من الصحف وكتابها بيروت إلى قبرص وباريس ولمدن. إلا أن لبنان وفي ظل الظروف الصعبة التي عانى منهــا استطاع أن يحافظ على دوره في إنتاج الكتب وطباعتها.

وقد استأنف لبنان دوره في التسعينات وخصوصاً لجهة معارض الكتب التي تقام سنوياً.

وقد شهد عام ٢٠٠٤ إقامة معرض الكتاب الفرنسي الذي سجل نجاحاً قياسياً. بالإضــافة إلى معرض الكتاب العربي حيث تضافرت جهود النادي الثقافي العربي مع اتحاد الناشرين.

ومع ذلك لا بد لنا أن نسجل بأن قطاعين ثقافيين قد تراجعا بشكل ملحوظ، الأول يتعلــق بالإنتاج السينمائي والآخر يتعلق بالإنتاج المسرحي وقد سجل عــام ٢٠٠٤ إقفــال مــسرح المدينة. إلا أن القيمين عليه وجدوا بديلاً في إحدى قاعات السينما في شارع الحمراء، على أن يبدأ النشاط هلال عام ٢٠٠٥.

شهدت فترة العقد ونصف العقد من السنوات التي اعقبت نهاية الحرب نهوضاً لمؤسسات وهيئات المجتمع الأهلي. تجلى ذلك في إسماع الهيئات المذكورة لصوتها في القضايا التي تعنى بها: المرأة – الطفولة – حقوق الإنسان – الفساد – التنمية..الخ.

لكن الفترة نفسها شهدت خللاً ظاهراً في إنجاز تحقيق أهداف بديهية. صحيح أنه لم يكن مرجواً الوصول إلى كافة الأهداف. إلا أن المسافة بين التوقعات وبين تحقيقها ما زالت طويلة.

وفي العديد من القضايا المذكورة آنفاً ما نزال في طور المبادئ، بالرغم من التفاوت في الإنجازات المتواضعة. فإذا كانت الهيئات التي تعنى بشؤون الإعاقة والبيئة قد أسمعت صوتها فإننا بعيدون عن رسم ملامح خطة لمكافحة الفساد. أما في شأن التعليم الرسمي فإن الجهود المبذولة لم تؤد إلى وقف التدهور الحاصل في هذا القطاع الهام.

من هنا فإن المطلوب هو تعاون بين هيئات المجتمع الأهلي من أجل:

- حوار أكثر وضوحاً بين هيئات المجتمع الأهلي من أجل تحديد أطر العمل والتنظيم والبرامج.
- تعاون بين الهيئات التي تختص بقضايا محدد كالمرأة والبيئة والتنمية الخ.
- العمل على تحديد أهداف واضحة ومرحلية من أجل تحقيقها ضمن روزنامة زمنية.